

فيصير لازما المتبادر منه ان العوض من هذا التحويل صيرورة
 لازما وقيمته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح او بالكسر
 لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع انه يرد عليه ايضا
 ان التحويل لا يبعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله
 فنترديه منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه **قوله**
 واقعا اي غير مستقبل والمصحح عدم اشتراط ذلك اي
 المذكور من كونه عاين فعل اصلا او نحو لا يكونه واقعا وكونه
 دأبا اما الاول فلما مر وان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاكران
 فعل بالفتح في قبول همة النقل فتقدر بردهما عند
 بنا فعل النجيب منهما الي فعل لا حاجة اليه وان من
 الافعال انواعا فرضت المر بمرسوما عاين فعل بالفتح وهي
 المضاعف والمعدل العيني والمعدل الاعم فاذا التحيث من سنن
 منها لم تقدر في الصيغة الي فعل المرفوض المذكور فال
 الرمايبي ولصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الصيغة
 للنقل من غير رد الي فعل بالفتح للزم في مثل ما علم زيد انفس
 مفعولها انه كان يتعدى الي مفعولين وبعد النجيب يتعدى
 الي مفعول واحد ولك ان تقول المفعول الثاني مفترج وور
 بالياء على القاعدة الاقرب قبيل الحاقته اي ما علم زيد انفس
 او ان ما علم زيد مفعول من علم المنزلة منزلة اللازم فتقطع
 واما الثاني فلجواز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس
 جوازي واما الثالث فلجواز ما اسند اليه البرق وليس بدائم
قوله واسترد او استردا الح المتبادر منه ان استرد واسترد
 مصوغات من فعل مستكمل للشرط لان الفهم من الاثبات

ينحو

يقول شدد وانشد التخلع من صوغ فعل النجيب من فعل الامر
 بينك الشروط مع ان استرد واسترد مصوغات من غير
 ثلاثي وهو استردا الحايبي على الظاهر لا يعبر وورد استرد
 الرباعي فعلا الا في اصحاب الصحاح والنا موسى استرد
 الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في الشد
 استخر لاجابيد شتر دابة كما نفسه قوله واستردا واشدد الخ
 بخط بعض الفضلاء
 فعلهما المصوغات منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم في
 شرح الهمة وبهذا يرفع اعتراض ابن عاشر بايهما من غير
 ثلاثي مجرد فلم يستكمل الشرط بانه انفسها فكيف ينو
 بهما الي غيرهما **قوله** او يشبههما اليه كالكثير والكبر والاعلى
 تجلج ما بعض الشر وطعرا اي تجلج فعل النجيب للكون
 الماخوذ من ماذر قال في القوسح ولا يجنح التوصل باشد
 ونحوه مما قد يعنى الشر وطعرا اي تجلج فعل النجيب للكون
 نحو ما استرد ضرب زيد لمر واتهم وايرده هذا على الناظر ان
 مراده تجلج وجوب **قوله** نحوما الترانة فيقول اعترفته سم
 فقال هلاجاز المصدر المصحح مضافا اليه العم او الانتقام
 واعترفته زكريا فقال لا يجنح ان المقصود النجيب من عدم
 قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك واذ لا التبا
 قال سم وقد يجاب بات الصيغة صارت للاشياء واستلج
 عتها معني الزمان وفيما من هذا في صيغة فعل النجيب
 واعتراف من غيرها وتظهر انه يصح ان يتبين من عدم قيامه
 في الماضي وانه يقال في الثاني ما اعتراف لم يقم من لان
 فتأمل **قوله** فان فعله مصدر اي يتابع اليه ان الفعل الثاني

لان ان مع لم يستلج